Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فالعالم الذى لا اختلاف فيه لا شيء فيه .

والعالم الذى تختلف فيه الأشياء محال أن يتفق فيه التقدير والتكليف .

* * *

فلم يبق من فروض الإلهية الدينية غير فرض واحد يقبله العقل ويستقيم عليه الاعتقاد : وهو فرض الإله الذى يخلق الخلق على اختلاف فى التقدير والتكليف .

ولا اعتراض على هذا الفرض الوحيد إلا أن يقال : إن التفرقة بين الناس بقضاء السعادة لقوم وقضاء الشقاوة لآخرين ظلم يناقض صفة العدل التى يتصف بها الإله القدير الرحيم .

ولكنه اعتراض لا يصمد للنظر طويلا دون أن يتبين له أنه لم يثبت على أساس متين . لأن العدل الأعظم هو العدل الذى يناط به قوام الموجودات ، ولا قوام للموجودات كما أسلفنا مع المساواة المطلقة فى التقدير والتكليف .

ولأن عدل الإله السرمدى إنما يتعلق بالأبد كله ، ولا ينحصر فى حالة من الحالات التى تتابع بها الأزمان . وفى مجال الأبد متسع التصحيح والتعديل ، وبقية دائمة للموازنة والمراجعة ، وللتسوية بين الأقدار والأطوار ، إلى انتهاء مقدور ، أو إلى غير انتهاء .

ومن أراد من الأبد أن يحصر حكمته فى لحظة واحدة أو فى عصر واحد أو كوكب واحد من هذه العوالم التى لا نعرف عدادها ، فقد أخطأ فى حكم العقل . ولم يكن قصاراه أنه أخطأ فى حكم الدين .

ومع هذا نستطيع أن نلحظ فى التقديرات الزمنية بعض الدلائل على الحكمة الأبدية التى تقصر على الإحاطة بها مدارك أبناء الفناء .

فوجود الله لم يحرم الناس حرية كانت تكون لهم بغير وجود الله .

وقد أعطاهم الله حظوظا من الحرية هى هذه الحظوظ التى يملكونها فى هذه الحياة .